

وإذ تشير إلى الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد الواردين في قرارها ٣٢٠١ (د إ - ٦) و ٣٢٠٢ (د إ - ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ ، واللذين وضعوا الأسس للنظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وإلى ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، الصادر في قرارها ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ ، وإلى القرار ٢٣٦٢ (د إ - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ والمتعلق بالتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، وإلى الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ، الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة ٥٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ،

وإذ تشير أيضا إلى أن قرارها ٥٧/٣٤ المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ ومقرها ٤٢٣/٣٦ المؤرخ في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ ومقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠/١٩٨١ المؤرخ في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ قد دعت إلى استعراض الجمعية العامة للتقدم المحرز في تنفيذ القرار ٥٧/٣٤ ، وإذ تحيط علما بمقرر المجلس ١٧٢/١٩٨٢ المؤرخ في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٢ ،

وإذ توجه الانتباه إلى الحاجة إلى تعزيز وتوسيع نطاق التعاون الدولي من أجل التنمية ، وهي الحاجة التي أضحت بالغة الإلحاح بسبب الآثار الطويلة الأجل المترتبة على الأحوال والاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية السائدة في الاقتصاد العالمي ، وخاصة في اقتصادات البلدان النامية ،

وإذ تؤكد من جديد أهمية المناظير الطويلة الأجل في توفير قوة دفع للسياسات وعمليات صنع القرارات فيما يتعلق بالاستراتيجيات الانمائية والتعاون الاقتصادي على الأصعدة الوطنية والإقليمية ،

وإذ تضع في اعتبارها الآراء التي أعربت عنها لجنة التخطيط الانمائي في دورتها السادسة عشرة (٢٣٩) ، وبخاصة الرأي القائل بأن المناظير الطويلة الأجل ينبغي أن تكون إطارا متماسكا للعمل المنسق في مجال السياسات ، مع التركيز على تسهيل تنفيذ تدابير السياسة المحددة في الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ،

وإدراكا منها لأهمية حماية العلاقات الاقتصادية الدولية من النتائج السلبية للتوترات السياسية وتدعيم الثقة بين الدول في

(٢٣٩) انظر: الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٠ ، الملحق رقم ٣ (E/1980/3) ، الفقرة ١٥٩ .

والتنمية المستقلة اتساقا مع خطة عمل لاغوس لتنفيذ استراتيجية موروفيا للتنمية الاقتصادية لافريقيا (٢٣٨) .

وإذ تلاحظ مع التقدير المساعدة المقدمة من المجتمع الدول وتبرعاته المعلنة لمشاريع تقع في إطار مؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي ،

واقترانها منها بأن الاعتماد الاقتصادي المتزايد على الذات من جانب الدول أعضاء مؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي سيسهم في الكفاح لمناهضة سياسات الفصل العنصري لجنوب افريقيا ،

١ - تعترف بمؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي كمنطقة دون إقليمية تتفق أعلاها مع الأهداف والمبادئ التي يتضمنها ميثاق الأمم المتحدة :

٢ - تقر بأن لدى مؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي الولاية من الدول الأعضاء المعنية لتنسيق المشاريع والبرامج الواقعة في نطاق اختصاصه :

٣ - ترجو من الأمين العام اتخاذ التدابير المناسبة لتعزيز التعاون بين أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة ومؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي :

٤ - ترجو من أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة أن تأخذ في اعتبارها ، عند إعداد برامجها ، ضرورة تعزيز تعاونها مع مؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي :

٥ - ترجو كذلك من الأمين العام تقديم تقرير إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين عن تنفيذ القرار الحالي .

الجلسة العامة ١١٥

٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢

٢٤٩/٣٧ - الاتجاهات الطويلة الأجل للتنمية الاقتصادية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ٣٥٠٨ (د - ٣٠) المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ الذي أوصت فيه بأن تبدأ داخل منظومة الأمم المتحدة الأعمال التحليلية المتصلة بدراسة الاتجاهات الطويلة الأجل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم ،

٢٥٠/٣٧ - التنفيذ الفوري لبرنامج عمل نيروبي لتنمية واستغلال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها ٣٢٠١ (د - ٦) و ٣٢٠٢ (د - ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ ، والمتضمنين الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، و ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ ، والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، و ٣٣٦٢ (د - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٥٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، والذي يتضمن مرفقه الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ،

وإذ تشير كذلك إلى قراراتها ١٤٨/٣٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، و ١٩٠/٣٤ المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ و ٢٠٤/٣٥ المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ وقرارات المجلس للاقتصادي والاجتماعي ٢١١٩ (د - ٦٣) المؤرخ في ٤ آب/أغسطس ١٩٧٧ ، و ٦٦/١٩٧٨ المؤرخ في ٣ آب/أغسطس ١٩٧٨ ، و ١٨٧/١٩٨٠ المؤرخ في ٣ آب/أغسطس ١٩٧٩ ، وقرارات المجلس ١٨٧/١٩٨٠ المؤرخ في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٨٠ ، بشأن عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة والتحضير له ،

واقترانها منها بأهمية تنمية مصادر جديدة ومتجددة للطاقة من أجل المساهمة في تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستمرة ، لاسيما في البلدان النامية ، عن طريق جملة أمور منها التحول من الاقتصاد الدولي الحالي القائم أساسا على الهيدروكربونات إلى اقتصاد يستند بدرجة متزايدة على مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ،

وإذ تؤكد من جديد أن المسؤولية الأولى عن تعزيز تنمية مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة والانتفاع بها تقع على عاتق البلدان ذاتها ، وأن التعاون الدولي ، في هذا المجال ، لا غنى عنه وينبغي توجيهه نحو مساعدة الجهود الوطنية ودعمها ، وأن البلدان المتقدمة النمو تتحمل مسؤولية خاصة في الإسهام على نحو نشط في تحقيق هذه الغايات ، وأن البلدان الأخرى التي تستطيع أن تفعل ذلك ينبغي أن تواصل هي أيضا تعزيز الجهود في هذا الصدد ،

تعاونها الاقتصادي وذلك بوضع هذا التعاون على أساس مستقر طويل الأجل ،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام عن المنظور الاجتماعي - الاقتصادي الشامل للاقتصاد العالمي حتى عام ٢٠٠٠^(٢٤٠) ، وبالتقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٥٧/٣٤ ؛

٢ - تحبب بمساهمات الدول الأعضاء ، ومنظمات الأمم المتحدة وأجهزتها المعنية في تنفيذ ما يتصل بالموضوع من أحكام قرار الجمعية العامة ٥٧/٣٤ ومقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠/١٩٨١ ؛

٣ - ترجو من الأمين العام أن يعد التقرير الشامل التالي عن المنظور الاجتماعي - الاقتصادي في عام ١٩٨٥ ، بمساعدة لجنة التخطيط الانمائي وبالتشاور مع المنظمات في منظومة الأمم المتحدة ، وأن يقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها الأربعين عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لسنة ١٩٨٥ ؛

٤ - تقرر أن ينقح المنظور الاجتماعي - الاقتصادي الشامل للاقتصاد العالمي حتى عام ٢٠٠٠ ويستكمل بحيث يمكن استخدامه كمعلومات أساسية في عملية استعراض وتقييم الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ؛

٥ - تدعو لجنة التخطيط الانمائي إلى أن تأخذ في كامل اعتبارها ، لدى تصريفها العادي لأعمالها في المستقبل ، مضمون التقرير المتعلق بالمنظور الاجتماعي - الاقتصادي الشامل للاقتصاد العالمي حتى عام ٢٠٠٠ ؛

٦ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الأربعين البند المعنون « الاتجاهات الطويلة الأجل للتنمية الاقتصادية » وأن تتخذ في تلك الدورة مقرا يتعلق باستصواب ودورية تقديم تقارير شاملة في المستقبل ؛

٧ - تطلب إلى جميع الدول ، فضلا عن منظمات الأمم المتحدة وأجهزتها وهيئاتها المعنية ، أن تسهم ، كل في مجال اختصاصها ، في تنفيذ هذا القرار .

الجلسة العامة ١١٥

٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢